

تحقيق

غاصب مختار

لجنة الإدارة والعدل تكمل عمل هيئة تحديث القوانين
الساحلي: تعديلات قانونية للتشدد في مكافحة الفساد

بين لجنة الادارة والعدل النيابية وهيئة تحديث القوانين صلة رحم متبينة. تولتا معا انجاز الكثير من التعديلات على الكثير من القوانين، فحلت هذه محل تلك في بعض الاحيان، والعكس صحيح. كانت النتيجة "طبخ" القوانين اللبنانية القديمة وعصرتها وتسهيلها وتحديثها

انشئت هيئة تحديث القوانين في مجلس النواب عام 1996 بقرار من رئيس المجلس نبيه بري، وهي تسمى في القانون لجنة برلمانية موازية تضم عددا من النواب المتخصصين باصول التشريع، اضافة الى الاستعانة بمجموعة من القضاة ورجال القانون المتخصصين بمجالات التشريع المختلفة على غرار كل برلمانات العالم.

مهمة الهيئة اعادة النظر تباعا في كل القوانين الاساسية، لتكون متوافقة مع المعطيات والمفاهيم المتطورة، ومنسجمة مع الكثير من القوانين المقارنة والاجتهادات القضائية الحديثة. كما ان خلاصة اعمالها تحال على اللجان النيابية المختصة عبر تبنيها من نائب او بعض النواب باقتراحات قوانين، لتخضع مجددا لعملية التدقيق والتعديل والصياغة، ولتأخذ طريقها في ما بعد الى الهيئة العامة للمجلس.

بدأت الهيئة درس امكان تحديث القوانين بتوجيه من رئيس المجلس، واجرت اعادة صياغة لقوانين الموجبات والعقود وبعض احكام قانون اصول المحاكمات المدنية، قانون العقوبات، قانون اصول المحاكمات الجزائية، بعض احكام قانون التجارة، قانون العمل حيث اقترحت الغاء مجلس العمل التحكيمي، وابلاء بت قضايا العمل الى قاض منفرد ينظر في النزاع ضمن مهلة ستة اشهر. كما تولت اعداد دراسة للطرق المتاحة لتعديل الدستور اللبناني لرفعها الى رئيس مجلس النواب للاطلاع عليها وابداء الرأي فيها.

كذلك اقترحت عددا من القوانين الحديثة المهمة لم تستكملها، لان عملها تراجع بشكل تلقائي بسبب تقدم عمل لجنة الادارة والعدل النيابية التي تولى رؤساؤها مثل النواب اوغست باخوس ومخايل ظاهر وحاليا روبري غانم رئاسة هيئة تحديث القوانين تباعا، ولان لجنة الادارة والعدل

هي الاساس في مناقشة وتحضير كل اقتراحات القوانين المحالة من النواب ومشاريع القوانين المحالة من الحكومة الى مجلس النواب. تولت لجنة الادارة والعدل عمليا اعادة النظر في القوانين القديمة، وتعديل عدد منها كلياً او جزئياً. ردّ مقرر لجنة الادارة والعدل النائب نوار الساحلي توقف عمل هيئة تحديث القوانين الى ان لجنة الادارة والعدل حلت محلها عملياً، لان الرابط بينهما هو تحديث القوانين. وشرح لـ"الامن العام" تفاصيل القوانين التي اعادت لجنة الادارة العدل تعديلها وصياغتها، والقوانين الجديدة التي اقترحتها، وبعضها اقره مجلس النواب في جلساته العامة.

ما الفارق بين عمل لجنة الادارة والعدل وهيئة تحديث القوانين؟

□ هيئة تحديث القوانين لم تجتمع كثيراً. لكن لجنة الادارة والعدل مطبخ مجلس النواب، بل اهم لجنة في البرلمان لان اكثر من 90% من القوانين تمر عبرها او تعود اليها بعدما تمر في اللجان المختصة، وهي التي تعنى بالصياغة القانونية لاي قانون. بالتالي فان اكثرية اعضائها هم من المحامين او القانونيين ولا يمثلون كتلتهم النيابية سياسياً، بل ان الكتل اختارت من بين اعضائها رجال القانون ليكونوا اعضاء في هذه اللجنة.

□ منذ سنوات عملنا على دراسة الكثير من اقتراحات ومشاريع القوانين التي تعنى بموضوع الفساد وتحديث القوانين اللبنانية الموجودة. لكنها وبلا لاسف لا تنفذ. هناك نحو 35 قانوناً صدرت عن مجلس النواب خلال السنوات الماضية ولم يتم تنفيذها، فشكل الرئيس بري لجنة خاصة

برئاسة النائب ياسين جابر لمراجعة الحكومة في هذا الخصوص.

□ ما هي القوانين التي تبعتها لجنة الادارة والعدل لمكافحة الفساد وتقوية الاجهزة الرقابية في الدولة؟

□ اهم هذه القوانين التفتيش المركزي وقد نفضناه كله، ديوان المحاسبة، مجلس شورى الدولة والقرارات التي يتخذها ولا تطبق، والبعض اعتبر ان هذا الموضوع سياسي علماً انه يتعلق حصراً بحقوق الناس، هيئة ادارة المناقصات التي ستصبح في التسمية الجديدة "ادارة الصفقات العمومية"، وقد اعطيناها صلاحيات واسعة جداً. بالنسبة الى قانون "ادارة الصفقات العمومية"، فهو مهم جداً وقد طورناه بحيث وسعنا صلاحية ادارة المناقصات في التفتيش المركزي لتشمل كل مؤسسات الدولة والبلديات واتحادات البلديات، لتمر عبرها حكماً الصفقات التي تفوق قيمتها 500 مليون ليرة. وهذا يستدعي توسيع ملاك ادارة المناقصات لانها عاجزة في حالتها الحاضرة عن القيام بالمهام الاوسع. يفترض ان يكون القانون جاهزاً خلال اذار، واعتقد ان رئيس المجلس لن يحيله على اي لجنة اخرى بل مباشرة على الهيئة العامة. هناك قانون مهم جداً انجزناه وصدر رسمياً، هو قانون حق الوصول الى المعلومات. ويعتبر من القوانين الحديثة التي تجاري العصر، ويوفر نوعاً من الشفافية بين العمل السياسي والاداري وبين المواطن، ويسمح له بالاطلاع على القرارات التي تتخذها الوزارات والادارات العامة والبلديات واتحادات البلديات، بدخول الموقع الالكتروني للادارة المعنية. اذا كان الدخول الالكتروني غير متاح، فله الحق في تقديم طلب خطي الى الادارة للحصول على كل المعلومات، ماعدا تلك المتعلقة بالاجهزة العسكرية والامن والادارية، فهي محظورة بموجب القانون. وبلا لاسف هذا القانون صدر لكنه غير مطبق كما يجب. ايضاً هناك قانون خفض عقوبة المسجون، وقد تم تعديل قانون العقوبات لهذا الهدف،



مقرر لجنة الادارة والعدل النائب نوار الساحلي.

بحيث يسمح للقضاء بخفض عقوبة الشخص المحكوم اذا كان حسن السلوك ولا يوجد في حقه ادعاء شخصي وامضى فترة معينة من محكوميته، وحتى لو كان ثمة ادعاء شخصي وتم اسقاطه، وانشئت لهذه الغاية محكمة خاصة هي عبارة عن غرفة في محكمة الاستئناف تبت خفض العقوبة بعد ان يرفع لها قاض مختص تقريراً بطلب من المحكوم لخفض العقوبة. لكن هنا استثناءات، فلا يتم خفض عقوبة المحكومين بجرائم ارباب او تجارة مخدرات، او مس امن الدولة والاموال العامة.

□ ألم تساهم هيئة تحديث القوانين في تعديل بعض القوانين؟

□ طبعا هناك قوانين عملت عليها هيئة تحديث القوانين، وبعضها وصل الى لجنة الادارة والعدل، وكان لي شرف رئاسة لجنة فرعية لاعادة دراسة كل مواد قانون اصول المحاكمات الجزائية. نحاول تطوير القانون بحيث نحفظ حقوق الدفاع للمدعى عليهم ويتم تسريع المحاكمات، والتخفيف قدر الامكان من التوقيفات الاحتياطية لانها دليل تخلف. في المبدأ العام للقانون المتهم بريء حتى تثبت ادانته. لكن في لبنان وبلا لاسف المتهم يبقى في السجن حتى تثبت براءته، ولا يجوز توقيف اي شخص قبل ان تتوافر دلائل كافية لادانته ومع ذلك يبقى بريئاً حتى تثبت ادانته.

□ هل تدرسون تعديل قوانين اخرى تهم مصلحة المواطن؟

□ لجنة نيابية خاصة
لمتابعة تنفيذ القوانين
غير المنفذة

□

□ طبعا، هناك تعديل قانون حماية المستهلك وهو يهم كل المواطنين، ونحن نحاول بالتنسيق مع وزارتي العدل والاقتصاد ان تطور القانون بحيث يصبح لوزارة الاقتصاد الحق في ردع المخالف والمرتكب فوراً. ثمة خلاف مع وزارة العدل حول الاجازة لموظف بتسطير محضر ضبط او مخالفة او عقوبة من دون العودة الى حكم قضائي، لانها سلطة للقاضي وهو يقرر ما اذا كانت هناك نية جرمية من وراء المخالفة. اما وزارة الاقتصاد فتسأل: اذا دهمت مستودعاً للاغذية او المواد الاستهلاكية الفاسدة، الا يجب ان يتم فوراً ردع المخالف عبر ضبط او غرامة او اقفال المؤسسة او المحل مدة من الوقت، ليشكل ذلك رادعاً قوياً لغيره؟ حالياً اترأس لجنة فرعية تضم ممثلين عن وزارتي العدل والاقتصاد لدرس بعض هذه الامور التقنية المتعلقة بتعديل القانون للوصول الى تفاهم. لكننا سنصل حكماً الى قانون يردع الفاسدين والمفسدين الذين يعرضون حياة المواطن للخطر عبر الاغذية والادوية الفاسدة، والتي تشكل جرماً جزائياً ومخالفة ادارية يجب ردعها

□ هل من قوانين خاصة لها علاقة بمكافحة الفساد؟

□ كل هذه القوانين لها علاقة بمكافحة الفساد. مكافحة الفساد تتم اولاً بتطوير القوانين، وثانياً بتقوية اجهزة الرقابة المستقلة التي لا تتأثر بالسياسة والتي لديها صلاحيات بالملاحقة والمعاقبة. عندما يصبح الوزير او المسؤول ملزماً الذهاب الى ادارة المناقصات لا يمكنه ان يعقد الصفقات التي تثار حولها اسئلة وشكوك. عندما يصبح من حق التفتيش المركزي توقيف او محاسبة مدير عام او موظف كبير او التفتيش في كل مؤسسات الدولة نكون قد تقدمنا كثيراً في مكافحة الفساد. نحن نعمل على منع الوزير من حق رفض مساءلة الموظف في وزارته، ووسعنا صلاحية هيئات الرقابة.

فورا، خصوصاً وان مجلس النواب سيد نفسه وهو الذي يقرر في النهاية.

□ ماذا عن تعديل قانون مجلس شورى الدولة وماذا يتضمن؟

□ نعمل على تعديل بعض احكام قانون مجلس شورى الدولة لجهة تنفيذ القرارات والاحكام القضائية الصادرة لمصلحة المواطن ضد الدولة، وقد عدلنا المادتين 93 و126 من نظام مجلس الشورى، بحيث اصبحت قرارات المجلس ملزمة للادارة وكل الوزارات، وعلى السلطات الادارية ان تتقيد بها وتنفذها وفقاً لوقوعها تحت طائلة المسؤولية اذا اراد المواطن المعني تنفيذها. وقد انشأنا بموجب التعديل وحدة ادارية خاصة تعنى بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الشورى لدى مختلف الادارات والوزارات المعنية ويرأسها قاض مكلف يعمل في اشراف رئيس مجلس الشورى.

□ هل من قوانين خاصة لها علاقة بمكافحة الفساد؟

□ كل هذه القوانين لها علاقة بمكافحة الفساد. مكافحة الفساد تتم اولاً بتطوير القوانين، وثانياً بتقوية اجهزة الرقابة المستقلة التي لا تتأثر بالسياسة والتي لديها صلاحيات بالملاحقة والمعاقبة. عندما يصبح الوزير او المسؤول ملزماً الذهاب الى ادارة المناقصات لا يمكنه ان يعقد الصفقات التي تثار حولها اسئلة وشكوك. عندما يصبح من حق التفتيش المركزي توقيف او محاسبة مدير عام او موظف كبير او التفتيش في كل مؤسسات الدولة نكون قد تقدمنا كثيراً في مكافحة الفساد. نحن نعمل على منع الوزير من حق رفض مساءلة الموظف في وزارته، ووسعنا صلاحية هيئات الرقابة.

□ كيف تصف تجاوب النواب والوزراء مع عملكم في تعديل نصوص القوانين؟

□ لا شك في ان كل الكتل السياسية متحمسة لاجراء هذه الاصلاحات والتغييرات والتعديلات على القوانين. لكن العبرة تبقى دائماً في التنفيذ. نحن نقوم دائماً بواجبنا وهو التشريع، لكن السؤال هل ستنفذ السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة القوانين ام لا؟